

'اتحاد الاستثمار' ينضم لغرفة التجارة ضد هيئة الأسواق

علمت «الانباء» ان اتحاد شركات الاستثمار يعمل حالياً على صياغة ورقة قانونية تتضمن مقترحات بتعديل من 20 إلى 30 مادة على الأقل من مواد قانون إنشاء هيئة أسواق المال، وذلك تمهيدا لتسليمها لأعضاء من مجلس الأمة لعرضها على المجلس. وقالت مصادر ذات صلة لـ «الانباء» ان اتحاد شركات الاستثمار لديه ورقة كانت معدة قبل إقرار القانون ولم يتم الأخذ بها، مشيرة إلى ان اتحاد الشركات سيقدّم هذه الورقة لأعضاء المجلس خلال أيام بعد تنقيحها في ضوء ما استجد من تطورات. وتوقعت المصادر ان تكون الورقة متوافقة إلى حد كبير مع البيان الذي صدر من غرفة التجارة والصناعة الأسبوع الماضي.

• شريف حمدي

جهاز المشروعات: فرصتان للقطاع الخاص

محمود فاروق

دعا الجهاز الفني لدراسة المشروعات والتعاون مع بلدية الكويت للقطاع الخاص ممثلاً في الشركات غير المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية وتحالفات الشركات للمشاركة في الاستثمار بمشروع «معالجة نفايات البلدية الصلبة - بموقع كبد».

والمشروع عبارة عن إنشاء محطة لمعالجة النفايات (المنزلية - التجارية - الزراعية) بطاقة أستيعابية مقدرة بـ 3,275 اطنان يومياً وتحويلها إلى طاقة كهربائية باستخدام المحارق وطمر الرماد المتبقي من مرادم نفايات صحية، ويقع المشروع في منطقة كبد بمساحة إجمالية مقدرة بنحو 500 ألف متر مربع، حيث ستقوم الدولة بدفع مقابل سنوي نظير توفير وتشغيل المنشأة، وكذلك شراء الطاقة الكهربائية المنتجة.

ويهدف المشروع إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية، وتقليص استنزاف وهدر الأراضي المستغلة في ردم النفايات، بالإضافة إلى العمل على توفير مصادر بديله للطاقة تعود بالفائدة على الخدمات التي تقدمها الدولة حيث يعد المشروع من أهم المشاريع في مجال البنية الأساسية التي تساهم في تحسين نظام معالجة النفايات الصلبة بالكويت، وما يترتب عليه من تطور في الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. وحول إطار التعاقد أوضح الجهاز الفني لدراسة المشروعات انه سيتم تنفيذ المشروع وفقاً لنظام التصميم والبناء والتشغيل والتحويل للدولة في إطار أحكام القانون رقم 7 لسنة 2008 بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة ولائحته التنفيذية حيث سيتم تأسيس شركة مساهمة عامة للمشروع على أن تكون مدة الاستثمار 25 سنة بالإضافة إلى 4 سنوات للتصميم والبناء. أما فيما يتعلق بوثائق التأهيل فستكون متاحة ابتداء من اليوم بالجهاز الفني.

وفي ذات السياق دعا الجهاز الفني لدراسة المشروعات القطاع الخاص للمشاركة في فرصة استثمارية تتمثل بمشروع البرنامج الحكومي الخطة الإنمائية لوزارة التربية وذلك بنظام التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة، حيث يهدف المشروع إلى تطوير 9 مدارس ومبنى سكني، على أن تكون مدة التعاقد 25 سنة بالإضافة إلى 3 سنوات لأعمال تصميم وبناء وتمويل جميع أصول البنية التحتية.

إشهار شركة البورصة إلى أجل غير معلوم

شريف حمدي

توقعت مصادر مطلعة أن يكون هناك تأجيل لإشهار شركة بورصة الكويت التي كان مقرراً أن ترى النور في يناير الماضي، وما يعزز تلك التوقعات دخول ملف تأسيس الشركة في دائرة التعقيدات القانونية جراء متطلبات الإدارة القانونية بوزارة التجارة والصناعة والتي تتمثل في ضرورة إجراء تعديلات إلزامية في العقد الأساسي للشركة بما يتماشى مع قانون أسواق المال. وفي هذا الصدد قالت مصادر في وزارة التجارة لـ «الانباء» أن مسودة التعديلات التي كان من المفترض أن تقدمها اللجنة التأسيسية للشركة بالتعاون مع هيئة أسواق المال على العقد والنظام الأساسي للشركة إلى «التجارة» في فبراير الماضي، حسب ما تمخضت عنه اجتماعات عدة بين اللجنة التأسيسية و«قانونية التجارة» لم يتم إنجازها بعد، ولم تتسلمها الوزارة وهو ما يزيد من الغموض الذي يكتنف الوضع برمته.



متداول في قاعة البورصة الكويتية يغفو بعد أن ملّ ضعف التداولات (مختبر غوزال)

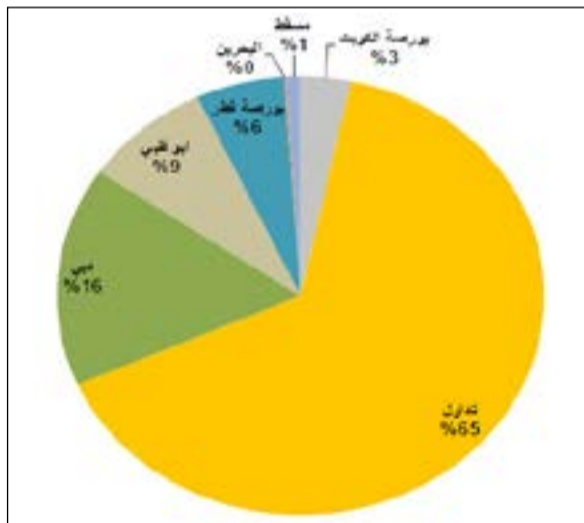
● الانسحاب الاختياري للشركات المدرجة نتيجة عدم قدرتها على تطبيق مبدأ الشفافية المفروض من هيئة أسواق المال.
● غلبة المضاربة بدل الاستثمار الحقيقي في الأسهم.
● النتائج المالية المتواضعة لعام 2013 وما يتبعها من التوزيعات النقدية التي لم ترتق بعد إلى مستوى التوزيعات لما قبل الأزمة المالية خصوصاً بالنسبة للبنوك والشركات الكبيرة.

● المرحلة الانتقالية التي يمر بها السوق فيما يتعلق بالتعليمات والقوانين الصادرة عن هيئة أسواق المال والتي تسعى جاهدة إلى تنظيم السوق بعد ان بلغ حداً من الغوضى.
● توجه السيولة إلى السوق العقاري حيث العوائد الجيدة مدفوعة بزيادة الطلب وتعافي القطاع تدريجياً.
● أخيراً تركّز السوق في عدد محدود من الأسهم التي باتت تشكل الرافعة الأساسية لبورصة الكويت وبالتالي ارتباط مصير السوق بعدد قليل من الأسهم على الرغم من انها تعتبر الأفضل في الكويت والخليج.

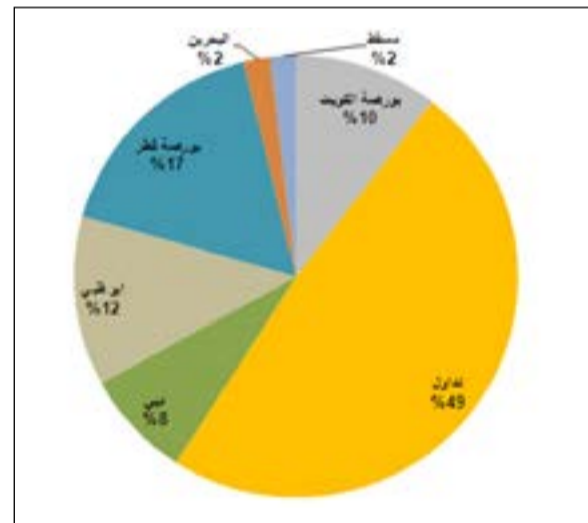
القطاعات الأساسية كالتعليم والاستشفاء والمواصلات والإسكان.
● نظرة المستثمرين العالميين إلى دول الخليج كصلاذ آمن وسط حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والضبابة في الأسواق الناشئة وتقلب أسعار عملاتها، واستناداً على الموازنات المالية القوية للحكومات والقدرة على المحافظة على أسعار عملاتها.

2- الأسباب الداخلية: أداء بورصة الكويت لا يجاري أداء أسواق الأسهم الخليجية حيث تلعب العوامل الداخلية المتعلقة بسوق الكويت للأوراق المالية وأداء الجهات الرسمية الاقتصادية في إدارة الإيرادات المالية التي تخطت حاجز الـ 110 مليارات دولار أميركي في السنة المالية 2012/2013 ومن المتوقع ان تبقى عند هذا المستوى خلال السنة المالية الحالية.
● من أهم العوامل الداخلية الأساسية التي تضغط على أداء السوق: المضاربة القوية على الأسهم الروقية والتلاعب بأسعار الأسهم مما يفقد المستثمرين الثقة في السوق.
● شطب عدد كبير من الشركات المدرجة من البورصة لعدم استيفائها القوانين الصادرة عن هيئة أسواق المال.

أسواق الإمارات وبورصة قطر إلى مرتبة الأسواق الناشئة وما سيتبعها من تدفق استثمارات من الخارج التي قد تتخطى حاجز الـ 2 مليار دولار أميركي.
● استمرار أسواق الأسهم الخليجية في الصعود بفعل الأساسيات الاقتصادية والمالية القوية والنظرة المستقبلية الإيجابية للنمو خلال عامي 2014 و2015 مدفوعة بالتوسع في خطط الإنفاق الحكومي الضخمة والجهود التي تبذلها تلك الدول لتنوع اقتصاداتها وتطوير



توزيع القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية السنة المصدر: رويترز وأبحاث «الانباء»



توزيع القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية كما في 13 مارس 2014 المصدر: رويترز وأبحاث «الانباء»

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

كانت الثانية بـ 2011 ثم الثالثة بـ 2012 فالرابعة بـ 2013.. وقد تتجاوزها دبي بـ 2014 البورصة الكويتية تنحدر قيمة وتداولاً.. وتخسر رتبة كل سنة

10٪ رأسمال

السوق الكويتي

ضمن حجم

الأسواق الخليجية

التنظيف يظهر

البورصة الكويتية

على حقيقتها.. بعد

مضاربات لسنوات

طويلة

البورصة الخامسة

خليجياً في حجم

السيولة المتداولة

منذ بداية 2014

المستثمرون

العالميون يفضلون

الأسواق الإقليمية

بانتظار إنهاء هيئة

الأسواق وربشتها

دولار أميركي أي ما يعادل 49٪ من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية مجتمعة. أما بورصة قطر و ابوظبي فقد شكلتا 17٪ و 12٪ من القيمة السوقية لبورصات الخليج على التوالي. أما على صعيد السيولة المتداولة منذ بداية السنة، فقد تراجع سوق الكويت للأوراق المالية إلى المرتبة الخامسة خليجياً بقيمة تداول بلغت 5 مليارات دولار أميركي فقط مقارنة مع 100 مليار دولار أميركي لسوق الأسهم السعودي و 25 مليار دولار و 13 مليار دولار لسوق دبي و ابو ظبي على التوالي، أما بورصة قطر فقد سجلت حوالي 10 مليارات دولار أميركي منذ بداية السنة.

لماذا التراجع؟

ويجدر التساؤل هنا: لماذا هذا التراجع المحسوس في القيمة السوقية والقيمة المتداولة؟ ثمة أسباب خاصة ببورصة الكويت وأسباب خارجية كالتالي:
1- الأسباب الخارجية: تتعلق بالنشاط المحسوس في أسواق الأسهم الخليجية والارتفاعات الجيدة في القيمة السوقية لتلك الأسواق مدفوعة بارتفاع أسعار الأسهم القيادية نتيجة عدة عوامل منها:

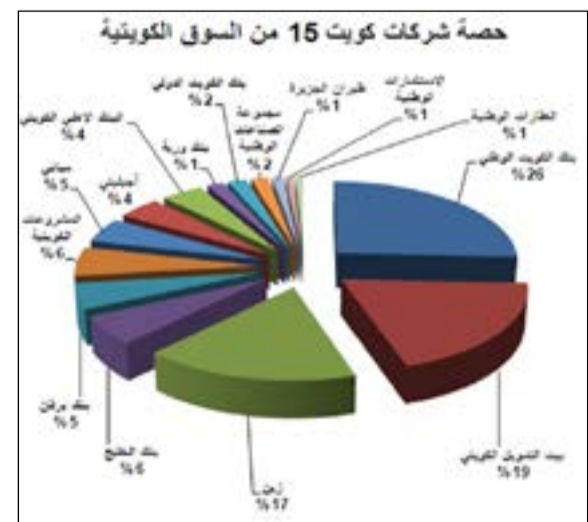
● تعافي القطاع العقاري في إمارة دبي و ابوظبي وتسريع عجلة النمو الاقتصادي مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري الضخم في ابوظبي واستفادة قطاع البنوك والتطوير العقاري من الانتعاش الاقتصادي وكذلك النمو المحسوس في قطاعات حيوية في إمارة دبي منها التجارة والنقل والسياحة والصناعة والخدمات المالية حيث تشهد الإمارة نشاطاً اقتصادياً قوياً مدفوعاً بسيولة عالية من المستثمرين الأجانب. ● أضف إلى ذلك ترقية كل من

مع ترقية بورصتي قطر ودبي إلى مؤشر MSCI نهاية مايو

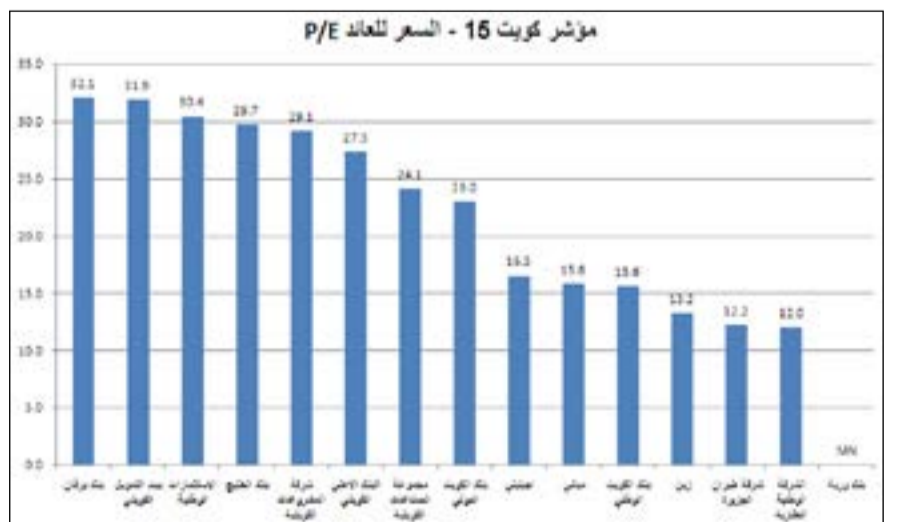
أي أسهم ستفوز بـ 700 مليون دولار قد تدخل البورصة الكويتية؟



السعر للعائد PE لبورصات كلا من الكويت والسعودية و ابوظبي ودبي وقطر



حصة شركات مؤشر كويت 15 بالنسبة لبورصة الكويت



شركات مؤشر كويت 15 - السعر للعائد P/E

للسعودية و 13,1 ابوظبي و 13,95 لقطر. أي أن القطاع المصرفي مازال مغرباً في الخليج أكثر منه في الكويت. يذكر أنه كلما كان مؤشر P/E أقل كان جانياً للاستثمار، كما أن هناك معايير أخرى للاستثمار الاستراتيجي تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات مالية أخرى، علماً ان هذا النص ليس دعوة للشراء أو البيع أو الاحتفاظ.

العائد أو P/E باعتباره مؤشر يمكن من خلاله قياس مدى جاذبية سوق ما مقارنة بأسواق أخرى أو سهم ما مقارنة بأخرى في قطاعه أو في دولة أخرى. فبالنظر إلى مؤشر كويت 15 الذي يمثل 53٪ من إجمالي السوق فإن السعر إلى العائد لشركاته أو P/E يصل إلى 19,5 مرة. ووفقاً لبيانات شركة «كامكو» حتى إغلاق 13 مارس، فإن بورصة الكويت كانت

مايو المقبل بعد ترقية كل من دبي وقطر وضمهما لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة ليتركها حينها في مؤشر الأسواق ما دون الناشئة ستملؤه الأسهم الكويتية الكبيرة. ففي نهاية فبراير الماضي، بلغت حصة الكويت في المؤشر MSCI نحو 17,9٪، في حين بلغت حصة الإمارات 17,3٪ وقطر 16,6٪. ومن المتوقع أن تصبح حصة الكويت 30٪ في المؤشر لتكون

قطاع الاتصالات

الكويتية مغر

بحسبة P/E لكن

الوضع يختلف في

البنوك

في نهاية الأسبوع الماضي، انتشرت تقارير منها ما عرضته «الانباء» نقلاً عن «رويترز» بأن البورصة الكويتية ستكون المسكة الأكبر في بركة مؤشر MSCI للأسواق ما دون الناشئة، حيث أن فرصتها كبيرة في زيادة حصتها في المؤشر لتجذب سيولة أجنبية تقدر بنحو 700 مليون دولار بأواخر